

## المنهج الوظيفي في النحو العربي من التّقييد القديم إلى التّأسيس لنحو جديد

### The functional method in the Arabic in: from the ancient regularization to founding a new grammar

1 بحير أمّ الخير \*

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر

مخبر الدّراسات الأدبية والنّقديّة المعاصرة

البريد الإلكتروني: behir.oumelkeir@univ-tissemsilt.dz

2 يونسى محمّد

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر،

docteuryounsi@gmail.com

تاريخ الارسال 2023/10/25 تاريخ القبول 2024/01/05 تاريخ النشر 2024/03/31

ملخص:

يهتمّ البحث ببيان مسارات المنهج الوظيفي في النحو العربي قديماً وحديثاً في محاولة للوقوف على مراحل وتطوّرات المنهج الوظيفي في النحو العربي منذ نشأته وامتداده إلى العصر الحديث بظهور نظرية أحمد المتوكّل، والمقارنة بين نظرية النحو القديم والنحو الجديد للتوصّل إلى استنتاج أنجع السبيل في تعليم قواعد النحو العربي وظيفياً. وتعي هذه الدّراسة بالإشكالية التّالية:

- ماهي تطوّرات المنهج الوظيفي في النحو العربي منذ التفكير في وضع التّقييد القديم إلى التّأسيس لنحو عربيّ وظيفيّ جديد؟ وتوصلنا إلى أنّ: النحو العربيّ نشأ وظيفياً في تأسيسه وتقييده، وانتهى وظيفياً مع المتوكّل في محاولته لتأسيس نظرية نحوية وظيفيّة عربيّة جديدة. وبرغم الجهود المبذولة في هذا التّنظير إلاّ أنّه لا يمكنه أن يكون بديلاً للنحو القديم لعدّة اعتبارات؛ أهمّها عدم استغراقه لكلّ جزئياته؛ نظراً إلى الاختلاف القائم بينهما في الموضوع والمنهج والغاية من وضع النّظريّتين النّحويّتين القديمة والحديثة، وأنّ أنجع السبيل في تعليم قواعد اللّغة العربيّة هي المقاربة النّصيّة.

الكلمات المفتاحيّة: المنهج الوظيفي، النحو العربي، التّقييد القديم، التّأسيس لنحو جديد.

#### Abstract:

This paper shows the paths of the functional method in the Arabic grammar in the past and the present to cover its phases and developments since its genesis until the modern era that witnessed the emergence of the theory of Ahmed al Motawakkil. Besides, the paper compares the ancient and new grammars to deduce the best method of teaching the Arabic grammar.

The study focuses on the following problematic: what are the developments of the functional method in the Arabic grammar since thinking about setting the ancient regularization until founding a new functional Arabic grammar?"

Findings show that the Arabic grammar functionally emerged in its foundation and regularization and ended with al Motawakkil who attempted to establish a new Arabic

\* المؤلف المرسل

functional grammatical theory. Despite the efforts made, his work cannot substitute the ancient grammar for many considerations; mainly that he did not delve in all the details due to the difference in the subject, method, and aims of the two grammars. Besides, the optimal way to teach Arabic grammar is the textual approach.

Key words: functional method; Arabic grammar; ancient regularization; founding a new grammar

المقال :

## 1. مقدمة:

يمثّل الدرس النحوي القديم المنبع الأساسي الذي تستقي منه الدراسات اللغوية العربية الحديثة مبادئها ومرتكزاتها التي تستند إليها؛ فقد تناول النحاة القدامى مختلف الظواهر النحوية بالكشف والتنقيب وبيّنوا أنّ التراكيب المختلفة للغة تتشكّل وفق سياقات مقاصد المتخاطبين أثناء التخاطب والاستعمال للغة. ولعلّ الدليل الذي يثبت ذلك هو انتباههم لتفشي ظاهرة اللحن في اللسان العربي؛ فعلى مبدأ هذه الفكرة وضعوا النحو العربي وبنوا قواعده.

انطلاقاً من تلك الأفكار المبتوثة في المؤلفات النحوية القديمة مثل: كتاب سيبويه الذي أسس لنحو عربي خالص، بنى اللسانيون العرب المحدثون أفكارهم اللغوية، ووظفوا نتائج الأبحاث اللسانية الغربية الحديثة واستعانوا بمناهجها في تأسيس نحو عربيّ جديد، وعلى رأسها المنهج الوظيفي؛ فقد حاول بعض اللسانيين العرب المحدثين توظيفه في الدراسات النحوية الحديثة مواكبة للتطورات الحاصلة في مجال البحث اللساني العالمي وتيسير النحو العربي، بل هناك من يطمح إلى تأسيس نحو عربيّ وظيفي جديد وفق المنهج الوظيفي ومنهم أحمد المتوكّل، وهو ما يستوقفنا لنطرح الإشكالية الآتية:

. ماهي تطوّرات المنهج الوظيفي في النحو العربي منذ التفكير في وضع التععيد القديم إلى التأسيس لنحو عربيّ وظيفي جديد؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى تساؤلات جزئية هي:

. ماهي ملامح المنهج الوظيفي عند القدماء المتقدمين والمتأخرين من النحاة في تععيد النحو العربي؟

. كيف وظّف النحاة العرب المحدثون المنهج الوظيفي في التأسيس لنحو جديد؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا المنهج الوصفي القائم على التحليل والاستقراء والمقارنة وفق معطيات البحث، وهو الملائم لتتبع مسارات المنهج الوظيفي في النحو العربي منذ بداية التفكير في وضع قواعد تحفظ اللغة العربية بعد ذبوع اللحن وامتداده إلى غاية التأسيس لنحو وظيفي جديد سعياً لمواكبة التطوّرات الحاصلة في مجال البحث اللغوي العالمي الحديث.

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان مسارات المنهج الوظيفي في النحو العربي قديماً وحديثاً محاولين الوقوف على مراحل تطوّراته منذ نشأته وامتداده إلى العصر الحديث بظهور النظرية الوظيفية التي تزعمها المتوكّل، والمقارنة بين النظريتين القديمة والحديثة للتوصّل إلى أجمع السبل في تعليم قواعد النحو العربي.

## 2. المنهج الوظيفي في النحو العربي القديم:

## 1.2. نشأة النحو العربي القديم:

عرفت الدولة العربية الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين اتساعاً بسبب الفتوحات الإسلامية، وانتشر العرب الفاتحون في مختلف بقاع الأرض، ودخل الناس في الإسلام فوقع اختلاط بينهم وبين العجم، وتفشّى اللحن في ألسنة الناطقين بالعربية حتى وصل إلى قراءة القرآن، فراع ذلك رجالاً وخافوا من أن تطغى العجمة على لغتهم فهبوا لنصرتها وتحسينها. منهم أبو الأسود الدؤلي بإرشاد من الإمام علي رضي الله عنه؛ فاستعرض طائفة من كلام العرب، وتوصل إلى استخراج طائفة من المسائل، واستنبط بعض القواعد أسماها النحو ودونها في صحيفة له عرفت عند النحاة بالتعليقة، وهي أول ما دُوّن في علم اللسان العربي<sup>1</sup>.

وبهذا كانت بداية نشأة النحو العربي، ثم عمد النحاة الذين أخذوا عنه إلى التوسّع في استخلاص القواعد النحوية واستنبط ضوابطها من مجاري كلامهم باعتبارها قوانين للملكة العربية على اختلاف مستوياتها وبنوها بعناية ودقّة؛ وذلك حفاظاً على القرآن من التحريف وعلى العربية من الاندثار؛ فقد كان اللحن في قراءة القرآن يؤدّي بالضرورة إلى تغيير معنى الآية وبالتالي تغيير في القصد والحكم.

وقد ورد في الأثر روايات كثيرة أسهمت بشكل مباشر في وضع ضوابط وقواعد اللغة العربية؛ منها رواية الأعرابي لما "سمع قارئاً يقرأ { إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ }<sup>2</sup> بجرّ رسوله، فتوهّم عطفه على المشركين، فقال: أَوْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ مِنْ رَسُولِهِ؟ [والمعنى: إن الله بريء من المشركين وبريء من رسوله، وهذا عكس المعنى المقصود]، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر ألا يقرأ القرآن إلا من يحسن العربية"<sup>3</sup>.

ورواية أخرى لأبي الأسود الدؤلي في حوار جرى بينه وبين ابنته؛ إذ "قالت له: يا أبت ما أشدّ الحرّ! (رفعت أشدّ) فظنّها تسألّه وتستنّفهم منه: أيّ زمان الحرّ أشدّ؟ فقال لها: شهر ناجر، [يريد شهر صفر...]. فقالت له: يا أبت قد أخبرتك ولم أسألك، فأتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين، ذهب لغة العرب لما خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل"<sup>4</sup>، وبهذا استدرك أبو الأسود الدؤلي خلل التركيب من خلال حركات الإعراب، وأحوال الألفاظ ومقاصدها عند استعمال ابنته اللغة في موقف تواصل حيّ معه مغلّ بإتقان اللغة، وعدم القدرة على تحقيق وظيفة اللغة مع المحيطين بها. وبالتالي فقدت البوصلة التي تربط لغتها وفق مقاصدها لتسلم من الخطأ واللحن...

يتّضح أنّ الاعتماد على القواعد النحوية الأساسية والتي تسمى القواعد الوظيفية قد مارسها العرب قديماً في لغتهم بالسليقة والفطرة في محيطهم الاجتماعي آنذاك، وهو جزء لا يتجزأ عن النحو الذي وضعه النحاة واللغويون العرب المتقدمون بعدما كانت تمارس. هذه القواعد النحوية الوظيفية بصفة طبيعية متضمنة في كلامهم اعتباراً من وظيفة اللغة وغايتها في القيام بعملية الإبلاغ عن المقاصد التي تؤدّيها المعاني النحوية في الجمل من خلال

العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة (كالفاعلية والمفعولية...) حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المعنى المراد منها خلال سياقاتها التداولية.

وقد أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: "النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم؛ لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى"<sup>5</sup>؛ أي إنَّ النحو يعينهم على موافقة المعاني لمباني اللغة العربية، وهذا يدل على فطنة النحاة واللغويين العرب وامتلاكهم السجية والذائقة الحسية الطبيعية في الربط بين اللغة ووظائفها التبليغية لمقاصد المتكلمين من خلال تراكيبها النحوية والإعرابية التي يفرضها المقام وسياقه؛ فكان وضع القواعد النحوية لحفظ قواعد الإعراب والبناء الذي يرتبط بمقاصد المتكلمين انطلاقا من المواقف التي تم فيها ملاحظة الّلحن و تغيير حركات الإعراب؛ فهي تنبئ على اختلاف المعاني وسياقاتها كما حدث مع القارئ حين لحن في الآية القرآنية فتغير المعنى السياقي بتغير حركة الإعراب، وابنة أبي الأسود الدؤلي حين غيرت حركة الإعراب، فتغير المعنى المقصود للتبليغ عنه، فكان التركيز على تأسيس قواعد النحو لإعانة المتكلمين على فهم النص القرآني، والتطق السليم والقدرة على التواصل.

يدعم هذا الرأي قول الزجاجي: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله"<sup>6</sup>، أما ابن جنيّ فله كذلك رأي مفاده: "لأنّ الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين. ونشئته من هذه القوانين؛ إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح"<sup>7</sup>، وهذا يبيّن أنّ وضع النحو انطلق من النحو التعبيري (السلامة في النطق) للمتكلمين غير الفصحاء من أهل العربية ومن ليسوا من أهلها؛ أي غياب السلامة النحوية التي تتطلبها المقامات، وهذه غاية النحاة من تأسيس قواعد النحو العربي؛ أي محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبا للّلحن وتمكين غير الفصيح من الالتحاق بالسليقي في فصاحته وسلامته لغته أثناء التواصل مع الآخرين؛ وذلك لخدمة النص القرآني وفهمه.

اعتمد النحاة المؤسسون لقواعد النحو العربي على أصول انطلقوا منها أهمها: السماع اللغوي الذي يُعدّ أول الآليات المعتمدة في جمع المادة اللغوية ثم استقرائها، واستنباط قوانين بنائها بالنظر إلى وظيفتها التواصلية. وهذا ما أشارت إليه "السليطي" عندما تحدّثت عن حداثة هذا الاتجاه وقدمه عند العرب ف"الاتجاه نحو الوظيفة الاتجاه قديم حديث، فهو قديم عندنا في العربية، عندما اتصل علماء اللغة والنحو بالبيئة في عملية جمع اللغة، ووضع ضوابطها"<sup>8</sup>.

يبيّن المنهج المتبع عند النحاة في تأسيس قواعد النحو العربي انطلاقا من مشافهة الأعراب في بواديهم، وتسجيل أنماط مختلفة من كلام العرب شعره ونثره، واستقراء القرآن الكريم، وما روي من الحديث النبوي الشريف، ف"أول ما اشتغل به علماء اللغة العرب هو النظر المنتظم في النصّ القرآني من حيث اللغة باستقراءه كاملا والوصول إلى إثبات بعض الضوابط يستفيد منها غير الناطق بالعربية فيلتحق بالفصيح اللغة في قدرته على الكلام السليم بالعربية وعلى فهم ما يسمع ويقرأ بهذه اللغة التي هي لغة القرآن وباهتمامهم بالبحث اللغوي إلى أن صار الهدف فيه علميا بحثا مجردا محاولوا التفسير لكلّ الظواهر اللغوية الخاصة بالعربية"<sup>9</sup>.

ويثبت أنّ وضع النحو انطلق من النصّ القرآني؛ أي وجود مقال ومقام ورد فيه، وهذا يوضّح لنا أنّ منهج استقراء المادّة اللغوية منهج وظيفي؛ فصحة الانتماء إلى لغة السليقيين من الناطقين بها يتحدّد بالسلامة اللغوية، وهذا الذي جعلهم يدوّنون كلام العرب من فصحائها، وكان عملهم ينطلق من السّماع من أفواه العرب في مواقف اجتماعية تواصلية حيّة؛ أي ربطوا اللفظ بالمعنى وفق السياق اللغوي والمقامي، وهنا يمكن الاستنتاج بتنبّههم إلى وظيفة اللّغة (الوظيفة التواصلية)، مما يعكس ظهور ملامح وظيفية في تأسيس النحو العربي.

## 2.2 تقعيد النحو العربي القديم:

أشار ابن خلدون في تقديمه لمفهوم النحو: أنّ فساد ملكة اللغة جعل أهل العلوم من العرب يستنبطون من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، ثمّ رأوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغيير عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحاتٍ خاصّةً بهم، فقيدها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو<sup>10</sup>.

فالنحو الذي قيده سيبويه في الكتاب يتضمّن جملة القواعد و مصطلحاتها التي توصل إلى التكلّم بكلام العرب، فيتزوّد المتكلّم بشروط الكفاية اللغوية التي تمكنه من القدرة على التّواصل السليم، وعلى الالتحاق بالسليقيين، وانتحاء سمت كلامهم، فكان وسيلة فهم وآلة مخصوصة من الآلات التي يتمّ الاستعانة بها في استنباط، وتحديد المقاصد والمعاني التي يروم إليها المتكلّمين.

وبيّن أنّ الهدف من وضع النحو؛ هو بيان أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر. ولولاه لجُهل أصل الإفادة<sup>11</sup>؛ أيّ استحضار المعاني المعجمية والمعاني الدلالية في التقعيد للقواعد على غرار المعاني الوظيفية التي يرد ذكرها في القاعدة وفي التقعيد معاً. كون المعاني المعجمية والدلالية تعدّ جزءاً من القاعدة، فلا يمكن ورودها فيها؛ ذلك أنّ القاعدة عبارة عن تجريد لاستعمال، والتجريد معناه الوصول إلى ما يجمع مختلف النظائر في استعمالات متعدّدة<sup>12</sup>، لكنّ إذا سلّمنا أنّ النحو يوصل إلى فهم الدلالات وتوجيه معانيها. فهل استحضر النّحاة معنى مقاصد المتكلّمين في تقعيد قواعدهم؟

التقعيد - كما اصطلح عليه - هو التّنظير للنحو العربي ومناهجه في إنتاج القاعدة النحوية وتفسيرها؛ فالتقعيد يتجاوز القاعدة؛ فعندما نقول: (الفاعل مرفوع) يوضع في حدود القاعدة، لكن إذا تجاوزنا إلى التعليل والتفسير. فهذا يُعدّ من التقعيد، ويعدّ من التقعيد أيضاً بحث شروط السّماع وأبعاده وتأويله، والقياس... وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه.<sup>13</sup> بينما القاعدة "جزء لا يتجزأ من نسيج اللّغة، وهو الجزء الضّابط لخواصّها، والمرشد إلى كميّات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تُيسّر ولا تُسهّل بالحذف، أو الإهمال، أو الاستغناء عن بعض جوانبها؛ ذلك أنّها تسري في جسم اللّغة، ولا تنفك عنها"<sup>14</sup>.

وهذا الفرق بين التقعيد والقاعدة قسّم المشتغلين بالعربية إلى صنفين: أحدهما يهتمّ بالتقعيد النحوي؛ أي الدّراسة النظرية للنحو العربي، والآخر يهتمّ بوضع القواعد النحوية، وبالضرورة المشتغل على النظرية النحوية له

دراية بالقواعد النحوية<sup>15</sup>، وهذا مما يبيّن لنا أنّ المؤلّفات النحوية الأولى في التدوين والوضع جمعت في متونها بين القاعدة والتقعيد كالكتاب لسيبويه وشروحه، والأصول في النحو لابن السراج، وكتب أبي عليّ الفارسي وغيرها...؛ حيث أشار عبد القاهر المهيري إلى ذلك عن كتاب سيبويه في قوله: "إنّ المؤلّف يتردّد بين ما نسمّيه التقعيد والوصف، فهو تارة يدخل الباب من القاعدة...، وطوراً يقف موقف الواصف لا يبادر إلى التّفنن إلاّ بعد استقراء شتات الاستعمالات"<sup>16</sup>؛ فسيبويه - حسب رأيه - جمع بين القاعدة والتقعيد، فأحياناً يعطي القاعدة ويطلق الحكم العام، وأحياناً لا يكون ذلك إلاّ بعد التنظير واستقراء مختلف السياقات اللغوية التي ينتجها المتكلّمون ليستنبط القاعدة.

وعطفاً على ما سبق يمكن القول إنّ المؤلّفات الأولى جمعت مختلف القضايا المتعلقة بلغة العرب لعلمهم بكونها متكاملة ومتعلقة فيما بينها، ولو تصفّحنا "الكتاب" للاحظنا أنّه يشتمل على أبواب ومباحث مختلفة تتوزّع على التّركيب، والأصوات، والصّرف، والدلالة، متداخل بعضها في بعض، كما جمع مختلف "أصول النحو" المبدئية كأقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد والمواضع الوظيفية وصلة اللفظ بالمعنى وما يطرأ على الكلم من عوارض واستقامة وإحالة وما يتولّد عن إجراء العناصر المعجمية في التعلّق من دلالات نحوية صغية ومقولة ومقامية"<sup>17</sup>.

لذلك فمن البديهي أن يعرض الكتاب لمختلف المعاني المعجمية، والدلالية، والوظيفية المقامية الدالة على الوظائف الأساسية المتحكّمة في العربية، ومنه نخلص إلى أنّ المعاني المختلفة لا تذكر في القاعدة بل معها، وقد ربط النحاة العرب بين الوظيفة والبنية. ولا نلاحظ هذا في القواعد النهائية الناضجة في طيات مؤلّفات متأخري النحاة التي تركز أكثر على عرض القاعدة النحوية؛ كشروح ألفية ابن مالك، ومؤلّفات ابن هشام التعليمية كقطر التدى وشدور الذهب وأوضح المسالك... بل علينا النظر في المدونات التي تعرض للقاعدة والتقعيد؛ لأنّها تستحضر المواقف التواصلية وتبيّن بالشرح والتحليل كيف تترابط البنية مع الوظيفة.

وبالتالي فالنحو لا يبحث في صحّة الصياغة والسلامة النحوية فقط؛ بل يتحرى كثيراً من القضايا التي تعالج الكيفيات التي يطابق بها الكلام مقتضى الحال أو المقام، وإن كانت من قضايا علم البلاغة إلاّ أنّ النحاة المتقدّمين من قبيل سيبويه عرض لها تمهيداً للبلّاغيين فيما بعد، على خلاف النحاة المتأخّرين الذي يكتفون بعرض القواعد المجردة في مؤلّفاتهم دون ربطها بمدونة السليقيين واستحضار المقام وغياب الرّبط بين البنية والوظيفة المنوطة بها<sup>18</sup>.

وهذا ما أكّده عبد الرحمن الحاج صالح عند تفحصه مؤلّفات سيبويه والحليل، وهو انفرادها مع أكثر التّحويين المتقدّمين بنظريّة بنيت على أهمّ مبدأ، وهو: تمييزهم الصّارم في تحليلهم للغة بين جانبيين أساسيين: الجانب الوظيفي: وهو الإعلام والمخاطبة؛ أي الوظيفة التواصلية من تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق وسامع. الجانب اللفظي الصّوري: وهو ما يخصّ اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية.

فهم تنبّهوا إلى وجود دلالة اللفظ ودلالة المعنى، وقد تنبّه إلى ذلك بعدهم ابن جني، وبعض النحاة المتأخرين أمثال: السّهيلي والرّضيّ الأسترباذي، لكن معظم المتأخرين وقعوا في الخلط بين الجانبين من التحليل.<sup>19</sup>

ويضيف في موضع آخر أنّ النحاة الأوّلين قد ميّزوا بين كلّ ما هو راجع للفظ الموضوع للدلالة على معنى خاصّ، وبين ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ لتأديّة معاني مقصودة، وهي الأغراض، ودليله على ذلك استنباطهم أولاً لبني الكلام والكلام بمناهج خاصّة وما يدلّ عليه في الوضع، ثمّ النّظر في التّغييرات التي تلحق البنى في الاستعمال؛ من حذف، وقلب، وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك، والتّغييرات التي تصيب المعنى الوضعي بسبب الاستعمال الذي يتصرّف فيه الناطق بالبحار والاستعارة والكناية وغير ذلك، والدلالة في هذه الظواهر هي دلالة المعنى (معنى المعنى عند الجرجاني) فلا يخلطون بين الدلالة الوضعيّة وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقليّة) في تحديدهم لبني اللّغة وكلّ ما يرجع إلى الوضع.<sup>20</sup>

يقول الشّاطبي (ت790هـ) صاحب الموافقات وشرح الكافية لابن مالك: "إنّ سيبويه وإن تكلم في النّحو فقد نبّه في كلامه عن مقاصد العرب، وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو بيّن في كلّ باب ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني...."<sup>21</sup>، كما أيّد رأيه عبد الرّحمن الحاج صالح في معالجة سيبويه لظواهر الاتّساع والاختصار الذي تكثّر فيه الحذوف للفعل خاصّة. وهو باب من أبواب النّحو والبلاغة معاً، وكما حلّل الكلام من حيث معانيه كالخبر، والأمر، والتّهي، والاستفهام...، وربط في كلّ ذلك من الكلام كبنية والكلام كخطاب دون التّخليط بينهما.<sup>22</sup>

اهتمّ هؤلاء النحاة المتقدّمون بالوظيفة اللّغويّة للعناصر النّحويّة وكيفيّة استخدامها في الخطاب والتّواصل، وفهموا كيفيّة استخدام بنية اللّغة في التّواصل وتحقيق الأغراض المقصودة من الخطاب، و استطاعوا تحديد الدور الوظيفي لكلّ عنصر من عناصر اللّغة في البنية النّحوية عبر مدار النّحو العربي كلّ، من المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والصفة والبديل والتّوكيد والتّعجب وغيرها، وفهموا أنّ كلّ عنصر من عناصر الجملة يساهم في تحديد معناها الشّمولي، ولكلّ مكّون منها دور وظيفي واتّصالي في بيان قصد المرسل في التّواصل، وأنّ توظيف هذه العناصر يخضع لشروط تحددها اللّغة، وطبيعة الموقف السياقي، إضافة إلى ذلك أدركوا أهميّة دور المخاطب كجزء أساسي من الوضع اللّغوي في الوقوف على معنى الكلام؛ حيث يعتبر دور المخاطب أحد أعمدة الموقف اللّغوي وتكون فائدته معياراً لصحة الكلام.<sup>23</sup>

ما تنبّه إليه بعض النحاة المتأخرين والبلاغيين وتوسّعوا أكثر في توضيح الجانب الوظيفي التّواصلية للّغة مثل: ابن جني والرّماني وعبد القاهر الجرجاني والرّمحشري والرّضيّ الأسترباذي والسّكاكي؛ فابن جني في تعريفه للّغة؛ ربطها مع الأغراض التّبليغيّة التّواصلية من خلال الاستخدام اليومي لها<sup>24</sup>؛ حيث إنّ اللّغة عنده أصوات يستخدمها المتكلّمون للتّعبير عن أغراضهم؛ فوظيفتها هي التّعبير، وتكون بين قوم؛ أي بين متكلّمي بيئة لغويّة

واحدة، وهذا يعكس الطابع الاجتماعي لها ؛ وأساسها الأول الوظيفة التّواصلية، والجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" أقام في دراساته البلاغية منهاجاً مؤسساً في تاريخ الوظيفة العربية انطلاقاً من هذا الموروث اللغوي الذي ورثه عن العلماء المتقدّمين من النّحاة أمثال سيبويه.

### 3.2 . تعليم النحو العربي عند النّحاة القدامى:

نشأ النحو العربي القديم لأغراض أساسية أهمّها: التّعليم؛ فالدّعوة إلى تعليم اللّغة العربية دعوة تليدة، دعا إليها النّحاة القدامى للتّفكير في سبل تيسير تعليمها. والمتتبع للمراحل التي مرّت بها هذه الدّعوة يجد بذورها في كتب أوائل النّحاة أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، والكسائي (ت189هـ)، واليزيدي (ت202هـ) وغيرهم، وكلّهم وضعوا مختصرات في النحو لم يصلنا منها إلّا قليل منها. مثل كتاب: "الجملة" للزجاجي (ت337هـ)، و"التّفاحة" لأبي جعفر النّحاس (ت338هـ).<sup>25</sup>

اجتهد الأوائل منهم في وضع سبل تعليم النحو، ومحاولة تقديمه بأسلوب سهل وواضح؛ حيث تفضّلوا إلى أنّ المؤلفات الأولى للنحو العربي؛ ككتاب سيبويه وشروحه لا تصلح فيه كلّ قواعد اللّغة شاذّها ومطردها في تعليم اللّغة، كما اجتهدوا في تأليف كتب نحوية عاصرت زمنه وأعدّوها لتكون مختصرة يعين الدّارسين على فهم أصول النحو، وتغنيهم عن الشّروح التي أفاض فيها النّحاة. مثل كتاب "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر البصري (ت180هـ).<sup>26</sup>

ومن الذين التفتوا إلى وضع الكتب التّعليمية في النحو: ابن الأنباري (ت328هـ)؛ إذ ألّف كتاب (الواضح في النحو) و(الموضّح فيه)، ثمّ توالى بعدها المؤلفات في هذا الباب أبرزها: (التّفاحة في النحو) لأبي جعفر النّحاس (ت338هـ)، و(الإيضاح العضدي) لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، و(الواضح في علم العربية) لأبي بكر الرّبيدي (ت379هـ) ... وغيرها من الكتب إضافة إلى الكتابات التّمهيدية لكتاب سيبويه التي يهدف منها إعانة الدّارسين على فهمه، ممّا يدلّ على الوعي الذي صاحب النّحاة بضرورة صياغة نحو تعليمي للّغة العربية يساعد متعلّميها على إتقان قواعدها، غير أنّهم في تعليمهم للّغة رأوا أنّ غير العربي لا يمكن أن يتقن اللّغة إتقان أهلها لها، والأمثلة كثيرة؛ منها: قصّة مهاجمة الفرزدق عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، ورفضه التّسليم بأحكامه التقديّة كونه أعجمي لم يرث العربية عن الأقحاح، لكنّهم غيروا نظرهم هذه في اكتساب اللّغة ورّحّوها إلى ربطها بالسماع والرّواية والحفظ؛<sup>27</sup> منهم القاضي الجرجاني (ت392هـ) الذي يرى أنّ المحدث بحاجة إلى الرّواية أمس، وكثرة الحفظ.

ومما أثر عن العرب تناوهم الألفاظ رواية، ولا طريق للرّواية إلّا السمع، وملاك الرّواية الحفظ<sup>28</sup>، وهذا يبيّن طرق النّحاة المتقدّمين في تعليمهم للّغة العربية عن طريق الرواية والسماع وكثرة الحفظ.

أمّا ما يخصّ الوسائل التّعليمية التي كان يلجأ إليها لتعليم النحو بعد وضعه في العصور الأولى؛ فقد أشار إليها الجاحظ (ت255هـ) في قوله: "كانوا يروون صبيّانهم الأرحاز، ويعلمونهم المناقلات، ويأمرونهم برفع الصّوت وتحقيق الإعراب"<sup>29</sup>، ونورد هنا رأي للعالم اللغوي الجزائري الحاج صالح-رحمه الله- مفاده: "هذه الطريقة وهي

التشبيح بالسمع وبالمناقلات بكلام العرب شعرا ونثرا؛ فتشرب المتعلم بالنصوص كان في هذا العصر المتقادم هو الأصل في تعلم العربية لا الاكتفاء بحفظ القواعد ومعرفة نظرية<sup>30</sup>.

يتضح أن الوسائل التعليمية التي استخدمها المعلمون القدماء لتعليم العربية في العصور الأولى بعد وضع النحو، تعتمد على الجمع بين الطريقة النصية في رواية الأرجاز والمناقلات عن طريق السماع اللغوي، وبين طريقة حفظ القواعد النظرية ومعرفة لغتها؛ بغرض تحقيق الإعراب في ترتيب النصوص، وفهمها بشكل صحيح، وهذا الأسلوب مستمد من التشبيح بالسمع، واستخدام مناقلات العرب شعرا ونثرا، من خلال انتقاء النصوص الأصلية الزاكية والشواهد الحية من كلام العرب، وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المصنوع نظما ونثرا، وهكذا تربي الملكة لدى المتعلمين، فجاء استخدام النصوص والانطلاق منها هو الأصل في طريقة اكتساب المهارات اللغوية والتواصلية عند المتعلمين<sup>31</sup>.

تعرض تعليم النحو عند النحاة المتقدمين الأوائل إلى بعض الصعوبات؛ إذ ألفينا الكثير من النحاة المتمرسين الأفاضل والمهرة في صناعة العربية المحيطين بقواعد النحو العربي إذا سئل في كتابة سطرين أو قصد من قصوده إلى أحدهم لم يجد تأليف الكلام لذلك، كما نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة، وهو لا يحسن شيئاً من قواعد النحو العربي<sup>32</sup>؛ مما يدل أن كل متمرس وعارف للنحو. آنذاك. ليس يحسن ملكة اللغة العربية بالضرورة، وليس كل من يحسن ملكة هذه اللغة يتقن النحو العربي، ولعل هذا باب الفجوة التي أصبحت تتسع شيئاً فشيئاً بين تعليم النحو في ذاته، وتعليمه باعتباره وسيلة لتعليم ملكة اللغة ومهاراتها فهما ومشافهة وتأليفاً.

ولم يلبث أن تحول النحو عند المتأخرين من النحاة القدامى عما كان عليه عند المتقدمين منهم؛ حيث أصبح آلة خاضعة للقوانين والقواعد التي تعصم اللسان عن الخطأ والزلل كما تحول مفهومه من دلالة الشمول والعموم وتحصيل المعاني من التراكيب والجمل متجه نحو التخصيص والاستقلال، والنظر إليه بمفهوم ضيق ومحدود ينحصر في معرفة أواخر الكلمات من إعراب وبناء<sup>33</sup>؛ دليلاً على تحول النحو عن وظيفته بسبب ما عمد إليه المتأخرون في التأليف عندما تنبهوا إلى بعض الصعوبات التي يواجهها المتعلمون منها:

. صعوبة فهم المصنفات القديمة الأولى، وتعقيدها بسبب تشعب مسائلها، وطولها<sup>34</sup>؛ فبحثوا عما يعين المتعلمين على فهم النحو، ويغنيهم عن المطولات التي أفاض فيها النحاة، ولتيسير النحو أكثر لطلابيه؛ لجأوا إلى تأليف المنظومات التي تختزل القواعد النحوية وشواهدا وشواردها في أبيات شعرية لجعل حافظها ملماً بقواعد النحو العربي. مثل: منظومة "ملحة الإعراب" للحريري (ت516هـ)، و"الألفية" لابن مالك (ت672هـ)، و متن الأجرومي لابن أجرم الصنهاجي (ت732هـ)<sup>35</sup>.

إضافة إلى المختصرات والشروح من قبيل (اللمع) لابن جني (ت392هـ)، و(قطر الندى) لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)... إلخ، ولم تخرج هذه المؤلفات عن نطاق الشرح والاختصار والتقريب، ذلك أن هدفهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلمين<sup>36</sup>، ونلمس هنا تركيزهم على تعليم القواعد النحوية نظرياً، وجعلوا هذه

المؤلفات لتعليم النحو في ذاته مختصرة الألفاظ، وأصبحت مجرد قواعد جافة تُلقن للحفظ والاستظهار، واكتفوا بعرض القواعد مع الشواهد البسيطة لفهمها دون ربطها بمعانيها التي تحقق مقاصد الكلام.

. صعوبة قواعد اللغة وتعقيدها بسبب الفلسفة ودخول المنطق في قواعد النحو، ويشير ابن خلدون إلى انحراف كتب المتأخرين وبعدهم عن ملكات اللسان، وأساليب الكلام العربي رغم أنهم اتخذوا القوانين والقواعد وسائل للتعليم، ولكنهم انحرفوا بها عن القصد حين صناعة علمية لا تُقبل إلا بالأدلة والبراهين. فأصبحت صناعة العربية. النحو. كأثما من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل<sup>37</sup>.

وتحوّلت وظيفة النحو العربي زمن داخلته الفلسفة؛ ف"كثرت علله حتى ألفت كتب متخصصة في العلل، وأكثر النحويّون من التفرّعات والتأويلات حتى استعصى على المعلمين قبل المتعلمين، ومقته العامة والخاصة"<sup>38</sup> ونجد أنّ النحو العربي قد خرج عن منهجه المحدّد عند المتقدّمين من النحاة ليعاني بعض المشكلات الذاتية بعد ذلك من مبالغة في التعليلات التي لا طائل منها، والاحتكام لنظرية العامل النحوي، واعتبار الإعراب هو كلّ النحو ودليل معانيه بينما هو أداة من أدواته المتعدّدة.

. صعوبة التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي ساهم في صعوبته وتعقيده نتيجة الخلط القائم في أذهان الناس منذ القدم حتى على بعض النحاة ممن لم يفرّقوا بين "الغاية الأولى والأساسية التي كان يقصدها الواضعون للنحو هو أن يكون لغير المقننين للعربية من أبناء العرب والمسلمين وغيرهم مجموعة من الأصول اللغوية والضوابط النحوية يرجعون إليها لا كطريقة لاكتساب الملكة بل كمرجع من الضوابط لم يسبق أن جمع وألف من ذي قبل"<sup>39</sup> وبين ما هو طريقة التعليم للغة، ومفاد أقوال المتقدّمين من النحاة بأنّ تدوين النحو ووضعه ليلحق من ليس بفصيح بمن هو فصيح، والوصول إلى التكلّم بكلام العرب؛ إنّما يقصدُ به أن الغرض الأساسي لوضع قوانين النحو هو الاستفادة منه كمرجع لاكتساب ملكة اللغة.

و"أما المخالطون لكتب المتأخرين العربية من ذلك إلا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلّ ما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها"<sup>40</sup>؛ فالتأخرون إذا لم يميّزوا بين ما هو نحو نظري يُعنى بكيفية العمل، وما هو نحو وظيفي (تطبيقي) يعين كوسيلة على اكتساب ملكة اللغة العربية، وهذا ما يفسّر قطع العلاقة بين المعرفة النظرية الواعية بالقواعد والتوظيف الفعلي لها على المستوى التداولي من اللغة؛ أي فصل النحو عن وظيفته.

. صعوبة تعليم النحو عند المتأخرين بسبب تحوّل العربية الفصحى المنطوقة (لغة السليقيين) من لغة شفهيّة إلى لغة مكتوبة غير عفويّة، وهو استعمال الإعراب الشامل الذي يمتدّ للحركات الإعرابية. وهذا التحوّل كان موجوداً في لغة التخاطب الفصيح والتي كانت تُعرف باسم "الدرج". فكان جزءاً أساسياً في الخطابات بين فصحاء العرب (كما هو الحال الآن بالنسبة للعامة التي أصابها تغييرات لم تُصب بها الفصحى العفوية كسقوط الإعراب منها وغيرها من التغييرات)<sup>41</sup>. ممّا سمح للعامة في ميدان التعليم بمزاومة العربية الفصحى بشكل تدريجيّ.

. صعوبة تعليم النحو بسبب غياب جودة النصوص الفصيحة أدى بالمتعلمين إلى القصور في العربية؛ فاستخدام النصوص والانطلاق منها كان هو الأصل في طريقة اكتساب المهارات اللغوية والتواصلية عند السليقيين، حتى جاء وقت، تغاضى المعلمون عن أهمية النصوص، وجودتها، مما أدى إلى التركيز الزائد على الجوانب النظرية في تعليم النحو، كما أن ملكة اللغة العربية لا تعتمد فقط على قواعدها الصرفية والنحوية بل تشمل استخدامها العملي أيضا<sup>42</sup>.

غياب المنهج الوظيفي في التعليم لدى المتأخرين من النحاة، لا يعني عدم التركيز على هذا الجانب في شقّه النظري؛ إذ تنبّهت ثلّة من المهتمين بالنحو وأغراضه التبليغية لهذا المعطف الهامّ في تاريخ النحو العربي، فتصدّوا له بوضع مؤلفات تربط بين النحو ومعانيه البلاغية أمثال: السكاكي وابن جنّي والجرجاني الذي أسس نظرية "النظم" وفق منهج وظيفي عربيّ يجمع بين الفكر النحوي ومقاصد التبليغ في كلام العرب.

### 3. المنهج الوظيفي في النحو العربي الحديث من تيسيره وتجديده إلى تأسيس نحو جديد:

#### 1.3 جهود المحدثين في تيسير النحو وتجديده:

غاية النحاة من تيسير النحو وتجديده ربطه بالوظيفة المنوط بها؛ وهي إكساب المتعلم المهارات اللغوية التي بفضلها تحصل لديه الملكة التبليغية، وقد تميّزت نظرة النحاة في تيسير النحو العربي باتجاهات أهمّها:

. **الاتجاه الأول:** اتّجاه تعليمي توخّى إصلاح تعليم النحو العربي القديم وتبسيط قواعده، واختصارها في لغة حديثة ميسّرة، وتعرف هذه الكتابات بالخطاب النهضوي؛ لأنّها ظهرت في الفترة الممتدّة ما بين بداية النهضة العربية ومنتصف القرن العشرين، وراى هذا الاتجاه الطّهطاوي في كتابه (التحفّة المكتبيّة لتقريب اللغة العربية)، وحسين المرصفي في كتابه (الوسيلة الأدبية)، وعلي الجارم ومصطفى أمين في (النحو الواضح)، وغيرها من الكتابات التي حاولت اختصار قواعد النحو الأساسية في لغة حديثة<sup>43</sup>.

. **الاتجاه الثاني:** يسعى إلى إعادة النظر في فلسفة النحو العربي وأصوله؛ فهو اتّجاه نقدي إصلاحى يركّز على عوامل التعقيد في المنظومة النحوية القديمة، وضعف منهجية القدماء في تقديم المادة اللغوية والتّعقيد النحوي لها<sup>44</sup>، ورائد هذا الاتجاه (ابن مضاء القرطبي) الذي حاول ربط فكرة تيسير النحو وتجديده بالانصراف عن نظرية العامل النحوي، وإعادة وضع وتنسيق وضبط وتدقيق أبواب النحو، وإضافة أبواب جديدة، وحذف الزوائد، ومنع التّقدير والتأويل وإلغاء العلل في النحو العربي<sup>45</sup>.

كما أيّد آراءه عدد من النحاة المحدثين؛ منهم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وشوقي ضيف في مقدّمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء، وتّمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)؛ إذ حاول وضع نظريته (تظافر القرائن النحوية) بديلا لنظرية العامل، وعدّها أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني؛ الذي أخذ عنه فكرة القرائن وربطها بتحديد المعاني أثناء ضبط الوظيفة النحوية للكلام العربي<sup>46</sup>، ومهدي المخزومي الذي وافق بعضا من آراء إبراهيم مصطفى.

وقد تتابعت الآراء حول رفض نظرية العامل من قبيل آراء إبراهيم السامرائي، وعبد الرّاجحي، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد العظيم عبد الغني...، ورايح بومعزة...، في حين " يرى بعض الدّارسين في المقابل أنّ نظريّة العامل بريئة من كلّ ما ينسب لها من تعقيد، وأنّ المقصود منها التّقريب والتّيسير على الدّارسين؛ حتّى يسهل عليهم الرّبط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى، وما يترتّب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ"<sup>47</sup>؛ فهذا نحو موجّه للمتخصّصين والباحثين في اللّغة العربيّة لفهمه في ذاته؛ أي فهم علاقة التّأثير والتّأثر القائمة بين التّراكيب أثناء تأليف الكلام...، وليس موجّها للدّارسين بغرض اكتساب ملكة اللّغة.

ويدعم هذا الرّأي الرّد الذي أقامه الحاج صالح على النّزعة المدرسائيّة التي تبنّاها ابن مضاء ومن سار على نهجه بأنّ دعوات تجديد النّحو تخلط بين النّحو العلمي التّخصّصي القائم على نظريّة لغويّة؛ إذ يكون النّحو عميقاً مجرّداً يُدرس لذاته، وبين النّحو التّعليمي التّربوي (المدرسي) الذي هو وسيلة لا غاية في ذاته<sup>48</sup>.

ينشد الحاج صالح التّبسيط والتّيسير وتكييف المادّة المعرفيّة العلميّة المنتقاة ممّا يقدّمه النّحو العلمي طبقاً لأهداف التّعليم؛ أي نقلها إلى معرفة مدرسيّة موجّهة لأغراض تعليميّة، وذلك بمراعاة الأسس اللّغويّة، والنّفسيّة، والاجتماعيّة، والتّربويّة للمتعلّمين؛ حيث يتمّ الاعتماد عليها في ممارسة الكلام في كلّ مراحل التّعليم وفق طرائق مناسبة بغرض استنباطهم للبنى اللّغويّة من المسموع، والمخاطبات فيشتغل المتعلّم بعمل اكتساب عفوي يعينه على إنشاء الآليّات اللاشعوريّة، والتي يحتاج إليها كلّ متكلّم بكلام سليم<sup>49</sup>.

. **الاتّجاه الثالث: الاتّجاه الوظيفي الذي دعا إلى تطوير أساليب اللّغة العربيّة وتحريها من التّقليد والحفاظة؛** كي تواكب التّطوّرات الحضاريّة والعلميّة التي تفرضها الحياة العربيّة الحديثة، ورايد هذا الاتّجاه أمين الخولي في كتابه "مشكلات حياتنا اللّغويّة"، وكتاب أحمد تيمور "مشكلات اللّغة العربيّة"<sup>50</sup>، وبعض أبحاث أحمد أمين بك بمجلّة مجّمع اللّغة بالقاهرة. مثل: "اقترح ببعض الإصلاحيّات في متن اللّغة"<sup>51</sup>

ويشكّل ظهور اللّسانيّات الحديثة تحوّلاً نحو إعادة النّظر في فكرة تيسير وتجديد النّحو؛ خاصّة بعد ظهور الاتّجاه الوظيفي الذي أثار في منهج البحث في اللّغة المقترن بعلم تعليم اللّغات، فقد استفاد النّحاة العرب المحدثون من التّطوّرات اللّسانيّة الحديثة، بدءاً بظهور كتاب عبده الرّاجحي (النّحو العربي والدّرس الحديث) وبجته في منهج نحوي جديد، وانتهاءً بكتاب رايح بومعزة في تيسيره تعليميّة النّحو، ممّا جعل النّحو العربي يتجاوز مرحلة التّزاع عن نظريّة العامل إلى مرحلة الاستفادة الفعليّة من التّطوّرات الحديثة، وظهور مؤسّسات لنشأة نحو عربي جديد يوافق متطلّبات العصر الحديث من خلال عقد صلة بين التّراث النّحوي العربي واللّسانيّات الحديثة<sup>52</sup>.

### 2.3 التأسيس لنحو عربي جديد "النّظريّة الوظيفيّة المثلى":

#### 1.2.3 مرجعيّات المتوكّل في تأسيس نحو عربي جديد "النّظريّة الوظيفيّة المثلى":

برزت اتّجاهات تنظر إلى اللّغة العربيّة وفق المبادئ التي بنيت عليها المدارس العربيّة، من بينها الاتّجاه الوظيفي الذي تبنّاه أحمد المتوكّل في نقل النّظريّة الوظيفيّة إلى الثقافة العربيّة محاولاً إعادة قراءة التّراث اللّغوي

العربي، وتأويله وفهمه فهما جديدا في ضوء ما تقترحه نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك؛ حيث اعتمد أحمد المتوكل في تأسيسه لـ "النظرية الوظيفية المثلى" على مرجعيتين معرفيتين أساسيتين تتمثلان في: "نظرية النحو الوظيفي" لسيمون ديك، والتراث اللغوي العربي القديم.

#### أ. "نظرية النحو الوظيفي" لسيمون ديك:

نظرية النحو الوظيفي غريبة بامتياز، أسسها سيمون ديك (Simon Dik)، وطمح أن تصير بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية بعدما صارت بديلا للنظريات النحوية الوظيفية التي سبقتها كنظرية التركيب الوظيفي لأندري مارتيني (André Martinet) ونظرية النحو النسقي لهاليداي (Fred Haliday) <sup>53</sup>.

سعى سيمون ديك إلى جعل نظرية النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية باعتبار المبدأ القائل بأن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل متجاوزا بذلك تفسير التراكيب في الاتجاه الوصفي القائم على الاكتفاء بالنظر في العلاقات التي تربط عناصر التركيب لتفسير الجملة إلى النظر في العلاقات التي تربط البنية اللغوية بالسياقات الخارجية مستعينا في ذلك ببعض النظريات المعاصرة كـ "نظرية أفعال الكلام"، و"النحو العلاقي"، و"نحو الأحوال".

لذلك يعد المتوكل نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك من أكثر النظريات كفاءة وقدرة على الاستجابة للمعطيات اللسانية الحديثة؛ من حيث شروط التنظير ومقتضيات "التمذجة" للظواهر اللغوية، إضافة إلى امتيازه عن غيره من النظريات التداولية بنوعيه مصادره؛ فهو محاولة لصهر بعض مقترحات هذه النظريات اللغوية؛ كالنحو العلاقي، ونحو الأحوال الوظيفية، والنظريات الفلسفية؛ كنظرية الأفعال اللغوية خصوصا التي أثبتت قيمتها، في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات التمدجة في التنظير اللساني الحديث <sup>54</sup>.

وقد تميّز النحو الوظيفي عند سيمون ديك بمبادئ خاصة به رسمت حدوده المنهجية الأساسية والتنظيرية المعتمدة فيه، عرض لها المتوكل في كتاباته اللسانية، كما يلي <sup>55</sup>:

1. وظيفة اللغات الطبيعية "الأساسية" هي التواصل.
2. موضوع الدرس اللساني هو وصف "القدرة التواصلية" للمتكلّم. المخاطب.
3. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.
4. ضرورة تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: تطمح نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيق كفاية تفسيرية، تتحقق هذه الأخيرة في ثلاث أنواع من الكفايات، وهي:

أولاً: الكفاية التداولية: تقتصر على رصد القوانين والقواعد التي تحكم اللغة في إطار الاستعمال؛ وذلك لأن الكفاية التفسيرية لا يمكن أن تتحقق إلا برصد القواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي كون العبارات اللغوية وسائل تبليغية تتحدّد خصائصها بتظافر النسق اللغوي ونسق الاستعمال اللذين يُحدّدان معا بواسطة السمات المرتبطة بالقصد الخصائص الصرفية والتركيبية والصوتية المرتبطة بالاستعمال ممّا يجعل المكوّن المسؤول عن هذه

السّمات والمتمثّل في البنية التّداوليّة الدّلالية الأسبقية في اشتقاق العبارة اللّغويّة على البنية الصّرفيّة، والتركيبية، والصّوتيّة<sup>56</sup>.

ثانياً: الكفاية النّفسية: يهدف النحو الوظيفي إلى اقتراح نماذج نحويّة ذات كفاية نفسية، تعكس ثنائية الإنتاج والفهم من خلال تفسير كفيّة إنتاج العبارات اللّغويّة لدى المتكلّم ونطقها، وكفيّة تحليلها وتأويلها لدى المخاطب من جهة أخرى، ويشتترط في تحقيقها شرطان أساسيان؛ حيث يتمثّل الأوّل في استبعاد الأنحاء المشكوك في واقعيتها النّفسية؛ كالنحو التوليدي التحويلي؛ باعتبار عملية التحويل على مستوى البنية العميقة للجملة عمليّة خفية للنفس كالحذف، والتعويض، والنقل...، إضافة إلى صياغة النّظرية النّحويّة الوظيفية بناء على مبدأ إنتاج العبارة اللّغويّة الذي ينطلق من القصد إلى النّطق عبر الصياغة<sup>57</sup>.

ثالثاً: الكفاية النّمطيّة: يتمّ تحصيلها من جانبين، هما: ربط تنميط اللّغات بالكليّات اللّغويّة المشكّلة من مجموعة من المبادئ العامّة المشتركة للجماعة اللّغويّة، وتتعلّق هذه الكليّات بترتيب مكّونات الجملة، وتعدّ معياراً هاماً في تنميط اللّغات ورصد تطوّرها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التّجريد في صوغ المبادئ والقوانين لتتنطبق على أكبر عدد ممكن من اللّغات، والسّعي في تقريبها إلى الوقائع اللّغويّة المقعد لها<sup>58</sup>. وبالتالي فتحقيق هذه الكفاية يعتمد معياراً أساسياً هو تنميط اللّغات البشريّة وتصنيفها حسب اسلالاتها الأصل باعتبار بنيتها.

تروم نظريّة النحو الوظيفي إلى إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللّغة الطبيعيّة على التّواصل بواسطة اللّغة؛ حيث يتكوّن هذه التّمودج المصطنع من مجموعة "قوالب" تتمركز حول القالب الأساس المتمثّل في القالب النّحوي، ويمثّل هذا التّمودج للملكات اللّغويّة وغير اللّغويّة التي تساهم في عمليّة التّواصل إنتاجاً وفهماً، ومراجعة العلاقات القائمة بينها، والضّابط الأساسى المعتمد في وضع هذا التّمودج؛ هو الكفاية التفسيرية التي تشمل الكفائيات المذكورة آنفاً<sup>59</sup>.

وقد عرفت نظريّة النحو الوظيفي جملة من التّماذج، وهي على التّوالي: التّمودج التّوارة لسيمون ديك، والتّمودج المعيار، ونموذج نحو الطبقات القالبى لأحمد المتوكّل، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي لهنخفلد وماكنزي، ونموذج نحو الخطاب الموسّع لأحمد المتوكّل<sup>60</sup>.

## ب. التّراث العربي القديم:

قام المتوكّل في تنظيره لنحو عربي جديد في إطار نظريته التي سماها "النّظرية الوظيفية المثلى" بالالتكّاء على التّراث العربي كمرجعية معرفية له، محاولاً عقد حوار ومقارنة أفكار هذه النّظرية النّحويّة الوظيفية ذات المنطلق الغربي بما جاء في التّراث العربي باعتبار العلاقة التي تجمع هذا التّراث بالدّرس الوظيفي الحديث علاقة امتداد للدّرس الوظيفي القديم. وعبر عن رأيه الصّريح بأنّ الفكر اللّغوي العربي القديم في طرحه لمختلف قضاياها ومفاهيمه ومنهجه آنذاك هو فكر وظيفي<sup>61</sup>.

وقد أشار المتوكّل في طيات كتبه إلى بعض الأفكار الوظيفية في التّراث نجدها مبثوثة في مؤلفاته: "اللّسانيّات الوظيفية مدخل نظري"، و"المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد"، وكتاب "الوظائف

التداولية في اللغة العربية"، و"مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي"، وكتاب "الخطاب وخصائص اللغة العربية"... وغيرها، وأهم هذه الأفكار الوظيفية تتمثل في القضايا اللغوية التي عالجها السكاكي في ثنايا كتابه "مفتاح العلوم"، وكتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني في علم البلاغة العربية، بالإضافة إلى كتب النحو والتفسير وغيرها...، وكان في هذا التوجه في المفاهيم والمنهج أن قوربت العديد من الظواهر اللغوية العربية باستحضار العلاقة التي تربط اللفظ بالمعنى، وما قضايا "الاختصاص"، و"التخصيص"، و"التقديم والتأخير"، و"التوكيد" و"العناية والاهتمام" إلا دليلاً واضحاً على هذا الاستحضار<sup>62</sup>.

وهذا ما بينه المتوكل في منطلقه إلى بحثه في قضايا اللغة العربية في التراث العربي الذي بُني على أساس تداولي معتبراً "أنّ النظرية الثابتة خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، البلاغة، فقه اللغة...) نظرية تداولية وأنها بالتالي قابلة للتحوّل (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النحو الوظيفي. وسيمكننا عقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي"<sup>63</sup>. ويهدف من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين، وهما<sup>64</sup>:

أولاً: إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها بالخصوص وصف وظائف اللغة العربية الخمس، بشرط عدم مساس اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا بالبنية المقترحة للنحو.

ثانياً: تقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية بالنسبة لوظيفة المبتدأ، والبدل؛ أي التابع بصفة أعم، وما يتعلّق بظواهر التخصيص، والحصر، والعناية، والتوكيد وغيرها.

### 3.2.2 تأسيس "النظرية الوظيفية المثلى":

سعى المتوكل إلى التأسيس لنحو عربي جديد فيما اصطلاح عليه (النظرية الوظيفية المثلى)، وفيها يعقد حواراً بين (النظرية الدلالية العربية القديمة) والنظريات اللسانية الحديثة الموجهة تداولياً من خلال التركيز خصوصاً على نظرية النحو الوظيفي<sup>65</sup>؛ لاستخلاص مجموعة من المواصفات التي تطمح إليها هذه النظريات ذات المنحى الوظيفي في محاولة لتحقيقها أو تحقيق أكبر قدر منها، ومن هذه المواصفات ما يتعلّق بالمنطلق والهدف ومنها ما يخصّ طريقة النمذجة<sup>66</sup>.

أ. المنطلق المنهجي للنظرية الوظيفية المثلى: تنطلق النظرية الوظيفية المثلى من مبدأ أدائية اللغة باعتبار وظيفة التواصل أهمّ وظائف اللغة وعلى هذا المبدأ يقوم وصف بنية اللغة صرفاً وتركيباً وصوتاً وتطوراً، كما تجعل من وظيفة التواصل أساساً للبحث في الإشكالات الكبرى للتفسير اللساني كإشكال الكليات اللغوية وإشكال اكتساب اللغة<sup>67</sup>، أما المبادئ المنهجية العامة التي تنطلق منها هذه النظرية فتجتمّع في عشرة مبادئ، وهي<sup>68</sup>: 1. أدائية اللغة، 2. وظيفة اللغة الأداة، 3. اللغة والاستعمال، 4. سياق الاستعمال، 5. اللغة والمستعمل، 6. القدرة اللغوية، 7. الأدائية وبنية اللغة، 8. الأدائية وتطور اللغة، 9. الأدائية والكليات اللغوية، 10. الأدائية واكتساب اللغة.

ب . هدف النظرية الوظيفية المثلى: تروم النظرية الوظيفية المثلى إلى تحقيق ما يسمّى بـ(الكفاية الإجرائية) إلى جانب (الكفاية اللغوية) متجاوزة بذلك وصف وتفسير ظواهر اللغات الطبيعية، وكذا الوصف المحض لظواهر اللغة، والتعديد للغة تعديدا تعليميا يتوخى الحفاظ عليها من اللحن<sup>69</sup>؛ فالكفاية اللغوية: هي الكفاية التي سعت النظرية التوليدية التحويلية إلى تحقيقها ونقل الدرس اللغوي البنيوي التصنيفي والتوزيعي من كفاية الوصف إلى كفاية التفسير التي تتحقق بارتباط دراسة اللغات بثلاثة أمور أساسية هي<sup>70</sup>: قدرة المتكلم . السامع، واكتساب اللغة، والنحو الكلي، لكن أحمد المتوكل سعى إلى توسيع النظر إلى هذه العناصر من الجانب الوظيفي؛ حيث في:

. قدرة المتكلم . السامع المثالي (التمكّن من إنتاج اللغة وفهماها): تسعى النظرية الوظيفية إلى توسيع

هذه القدرة بالأخذ بعين الاعتبار طاقات ومعارف أخرى إضافة إلى الطاقة والمعرفة اللغوية(النحوية) الصّرف .

. اكتساب اللغة: يرى تشومسكي أنّ القدرة التّواصلية للمتكلّم . السامع المثالي ما هو فطري من غير تعلّم، وما هو مكتسب يتعلّمه الطفل بالفطرة بمعونة ما يتعلّمه من محيطه اللغوي . الاجتماعي، بينما يرى المتوكل في النظرية الوظيفية المثلى أنّ ما يفطر عليه الطفل ويتعلّمه عبارة عن مجموعة أزواج مشكّلة من البنيات والوظائف .

. النحو الكلي: تهدف النظريات اللسانية؛ كالنظرية التوليدية التحويلية إلى استكناه الملكة اللسانية البشرية العامة؛ أي بناء نحو كلي للغات الطبيعية تتفرّع عنه أنحاء خاصّة لأنماط معيّنة من اللغات . بينما تسعى النظرية الوظيفية المثلى إلى بناء نحو كلي وظيفي يمكن إدراجه في نظرية وظيفية تواصلية عامة تتضمن أنساق التواصل جميعها وتحكمها باختلاف قنواته اللغوية وغير اللغوية.

أما الكفاية الإجرائية؛ فتطمح النظرية الوظيفية المثلى إلى تجاوز النظرية التوليدية التحويلية التي اكتفت بالوصف والتفسير في دراسة اللغة إلى مجال أوسع وأرحب؛ وهو ما اصطلح عليه "القطاع الاقتصادي . الاجتماعي"؛ أي جعل عملية التواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عاما موحدًا مع إمكانية وصف هذا النسق من خلال تحقيق الكفاية اللغوية التي تقوم بوصف ظواهر اللغة وتفسيرها، وتحقيق الكفاية الإجرائية التي تسهم في جانب مهمّ من قطاعات التواصل الاجتماعية . الاقتصادية التي تستخدم فيها اللغة إما كليًا كالترجمة بمختلف أنواعها، أو جزئيًا كالأشرطة السنمائية والأغاني، وما يتعلّق بالاضطرابات اللغوية الناتجة عن أمراض نفسية أو عقلية، بالإضافة إلى الأنساق التواصلية غير اللغوية كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية الصامتة<sup>71</sup>.

ج . صياغة الجهاز الواصف (النمذجة) للنظرية الوظيفية المثلى: يتمثل المنطلق المنهجي للنظرية الوظيفية المثلى في أداتية اللغة وتبعية بنيتها لوظيفة التواصل كما يمثل هدفها إحراز الكفائيتين مع اللغوية والإجرائية، ويُحدّد عن طريقهما المنطلق والمنهج . مع الوسيلة المتمثلة في صياغة الجهاز الواصف للنظرية الوظيفية المثلى على أساس المتطلّبات التالية<sup>72</sup>:

- يشترط إحراز الكفاية اللغوية أن تكون للجهاز الواصف خاصية توافر قالب تداولي مفصول عن قالب الدلالة أو مضموم إليه، وخاصية تحتية للقالبين التداولي والدلالي بالنظر إلى المكوّنين الصّرفي . التركيبي والصّوتي المسؤولين عن العبارة اللغوية.

- يقتضي تحصيل الكفاية الإجرائية بناء الجهاز الواصف على أساس إحراز انطباقية قصوى في مجال اللغات بالإضافة إلى مختلف "القطاعات" المستخدمة للغة، ولتحصيل الانطباقية العامة المرجوة يجب وصول مكوناته إلى أكبر عدد من التجريد حتى يكون صالحاً للغة وغيرها.

- يصير الجهاز الواصف قابلاً لأن يُدرج في النظرية الوظيفية العامة التي تفرز وتحكم الأنساق التواصلية اللغوية وغير اللغوية من خلال إحرازه قدرًا معقولاً من التجريد. كما يطمح التنظير اللساني في الوصول إلى تحقيق كفاية أخرى هي "الكفاية الحاسوبية" بهدف التأكد من مدى صورة الجهاز الواصف وإوالياته ومدى صحتها.

نلاحظ عبر تتبع مسار توظيف المنهج الوظيفي، انطلاقاً من التراث النحوي العربي في نشأته وتبعده ووضع سبل لتعليمه ومحاولات المحدثين في تيسيره وتجديده إلى طموح تأسيس نحو عربي جديد اتفقا بين النّحاة في هذه المراحل، واختلافاً يعكس تطوّر النّحاة في توظيف المنهج الوظيفي بالاستفادة من الدّراسات اللّسانية الغربيّة والجهود الجاذّة في تأسيس نحو عربي جديد (النّظرية الوظيفية المثلى)، ويكمن الاتفاق في:

. إنهما نظرية علمية تتفق من جهة الموضوع على أنّ "القدرة التواصلية" تدخل ضمن اهتمامات اللغويين من خلال اهتمامها بظروف إنتاج القول، وربط المقال بالمقام<sup>73</sup>. وأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة التواصل.

. كلاهما يهدف إلى تعزيز الفهم العميق للغة العربية وتحليلها، وتمكين المتعلّمين من فهم العلاقات النحوية بين الكلمات والجمل والنصوص بشكل أفضل، والتّوجيه في استخدام اللغة بطرق فعّالة ووظيفية في المواقف الحياتية اليومية المختلفة مثل الحوارات، والكتابة، والقراءة، وفهم النصوص في سياقاتها، خاصّة الاجتماعية منها.

ويكمن الاختلاف في نظرية النحو الوظيفي عن النحو العربي القديم من حيث منطلق التنظير لهما، وطبيعة الموضوع، ومنهج البحث، ومن جهة الغاية:

أ. منطلق التنظير للنحو العربي القديم والنظرية الوظيفية المثلى: التنظير للنحو العربي القديم، انطلق من أفكار بسيطة مستقاة من واقع البيئة العربية لما أصاب هذه اللغة من لحن فكان هذا التنظير بمثابة ردّة فعل من أهلها دفاعاً على لغتهم التي تمثّل جزءاً هاماً من هويتهم بغرض حفظها، بينما انطلق المتوكّل في التنظير لنظريته من نظريات جاهزة تشمل نظرية النحو العربي القديم، ونظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، ومختلف النظريات اللسانية الغربية الحديثة ذات الوجهة الوظيفية، وبالتالي؛ فالمتوكّل وضع "متا. نظرية"<sup>74</sup>؛ أي إنه أسس لنحو عربي جديد انطلاقاً منه كنظرية جاهزة وهو نوع من التّجديد في النظرية القديمة من خلال الاستعانة بمنهج اللسانيات الغربية الحديثة.

ب . الاختلاف في طبيعة الموضوع: " إذا كان موضوع اللسانيات الوظيفية (القدرة التواصلية)، فإن موضوع النظرية اللغوية العربية هو اللغة في مظهرها الكلي"<sup>75</sup>؛ فالتنظير الحديث للنحو العربي الذي تبناه المتوكل، والذي هو استجلاء لأفكار النظريات اللسانية الغربية المكتسبة لطابع الوظيفية والكليات اللغوية المختزلة في النظرية التي وضعها سيمون ديك، ويقتصر موضوعها حول وصف القدرة التواصلية للمتكلم . المخاطب، بينما نجد أن موضوع نظرية النحو العربي القديم يتعرض بالوصف والتحليل لمختلف قضايا اللغة العربية ولم يترك شاردة ولا واردة إلا وأشار إليها؛ لأنه في الأساس وضع لوصف وتفسير ظواهر اللغة العربية خصيصا بينما نظرية المتوكل فقد وضعت لوصف القدرة التواصلية للغات الطبيعية.

ونجده أهل خصوصيات اللغة العربية واللغات الطبيعية الأخرى وركز على القواعد الكلية لها عامة، أو ما يعرف بـ " الكفاية التامة"، باعتبار هذه الكليات مشتقة من كلية الاستعمالات التي تخضع لها اللغة في المجتمعات الإنسانية، ولم يركز على إبراز ما يؤالف وما يختلف بين اللغات؛ لأن تطوير النظرية يستلزم الانطلاق من معطيات مستمدة من عدة لغات وتجريب انطباقية فرضياتها على معطيات لغات أخرى، وليس لغة واحدة فقط أو بعض منها، ولأن النحو القديم خصص دراسة لغة واحدة فقط وهي "اللغة العربية" متناولاً كل جزئياتها بالفحص والتدقيق. ومنه فالنحو العربي القديم أشمل في تناوله لقضايا العربية مقارنة بالتأسيس الجديد للنحو العربي، أو ما يعرف بـ " النظرية الوظيفية المثلى" لأحمد المتوكل .

ج . الاختلاف في المنهج: تختلف النظرية اللغوية العربية القديمة بمناهجها المتعددة عن منهج اللسانيات الحديثة ومنطلقها الفلسفي، ذلك؛ لأن اللسانيات انطلقت من علوم دقيقة صارمة لتبني مبادئها وأنظمتها وقوانينها، أما التراث اللغوي العربي فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط. وكما نعلم هناك فرق بين ما هو علمي، وما هو إنساني<sup>76</sup>؛ ما يبين أن التنظير الجديد استند إلى منهج علمي اتخذ من العلوم الدقيقة، بينما مناهج النحو القديم استندت إلى السجية والتذوق الفطري والفتنة التي امتاز بها اللغويون القدامى في دراسة لغتهم في بيئتها التي نشأت فيها في محاولتهم لحل الإشكالات التي تعترضها.

فالاختلاف بين الدراسات النحوية العربية التراثية والنظرية الوظيفية يبقى قائماً؛ لأن لكل نظرية إطارها ومفاهيمها وعالمها الذي نشأت فيه بحكم السيرة التاريخية التي تعترضها، ولا شك أن الحوار بين نظريتين في مرحلتين مختلفتين يبقى عرضة للاختلاف باعتبار طبيعة الموضوع الذي يفرض المنهج الملائم للدراسة، وهذا لا يعني أبدا القطيعة بينهما في تناول قضايا العربية بالتحليل؛ بل هناك وجوه للاتفاق وأخرى للاختلاف بين ما انتهى إليه القدماء وبين ما جاءت به التحليلات الوظيفية وإن وضعت في غير سياقاتها المرجعية.

وفي هذا المضمار نجد أن المتوكل في اعتماده للمنهج الوظيفي العلمي في دراسته للغة يقبل ببعض المفاهيم النحوية، ويوظفها في تحليله لمعطيات اللغة العربية وظيفياً، مثل: مفهوم "الابتداء" و"المنادى"... لكن كيفية

توظيفها عزلتها عن سياقاتها المرجعية. لأنّ المبتدأ لا ينفصل عن دلالاته العاملة وعن الإطار العام الذي وُضع فيه النحو العربي.

كما أنّ مفهوم "المنادى" و"الاستغاثة" و"التدبة" لايراعي الفروق بين هذه المفاهيم، كما فصلتها كتب النحو؛ وذلك مراعاة لطبيعة البحث آنذاك التي لم تركز على المنهج الوظيفي كمنهج أساس إنما كآلية تحليل وتفسير اللغة ضمن المنهج الاستقرائي الذي ارتبط بالسماع اللغوي والمنهج الاستنباطي في تععيد اللغة.

أمّا فيما يخصّ وجوه الاختلاف بين التحليلات الوظيفية والتحليلات النحوية، فهي تخصّ بعض القواعد النحوية التي رأى المتوكّل أنّه في حاجة لمراجعتها اعتماداً على معطيات النحو الوظيفي، مثل: رفض النحاة الابتداء بالنكرة، إلّا إذا عمّت أو خصّت كقولنا: قلم عندي و طفل في المدرسة؛ فالمتوكّل يعدّ الجملتين صحيحتين، كونهما فاعلان أسندت إليهما "بؤرة مقابلة" كوظيفة تداولية، وهذا يجعله يختلف مع النحاة من جهة تحديدهم للمبتدأ في بعض الجمل، فما عدّه النحاة مبتدأ يراه المتوكّل محورا؛ لأنّ منهج النحاة في التحليل فرض عليهم عدم الخلط بين باب الابتداء وباب الفاعل، وهذا أمر طبيعي مردّه إلى أنّ أسس التحليل ومنطقاته متباينة<sup>77</sup>.

وما يلاحظ بخصوص تحليلاته الدلالية والتكوينية والتداولية أنّها لا تعرض لكلّ معطيات اللغة العربية، وإنّما تقتصر على نماذج تمثيلية لا غير؛ فإذا استثنينا ما كتبه حول بعض القضايا النظرية والمنهجية، فإنّ مجمل كتاباته مخصّصة لظواهر لغوية محدّدة، ترتبط بشكل خاصّ بالقضايا التي تتقاطع مع التحليلات الوظيفية التي اهتمّ بها سيمون ديك. وهذا ما تشير إليه استنتاجات عناوين مؤلّفات المتوكّل.

والناظر في هذه المؤلّفات يجدها لا تراجع قضايا اللغة العربية من منطلق الأسس الفلسفية والاستدلالية، بل من منطلق اللغة الواصفة، وإن كان وجيهاً لكنّه من جهة الوصف، ولا يضيف جديداً إلى تحليلات القدماء إلّا من جهة الوصف، إضافة إلى أنّ المقارنة بين النظريتين مبنية على التّأويل خاصة أنّ لكلّ واحدة طريقتها الخاصة ومرحلة مختلفة من تاريخ العلم.

وإنّ ما قال به سيبويه أو غيره من المتقدمين ليس هو ما تحدّث عنه المتوكّل أو غيره من المحدثين، فتحليلاتهم ليست هي نفسها البتّة، برغم التشابهات الممكنة رصدها والتي تستحضر الأفكار عادة، وتغيّب التفاصيل، وما قدّمته من أوصاف وتفسيرات جديدة ساعدت على فهم الكثير من قضايا اللغة العربية باعتماد المنهج الوظيفي العلمي مقارنة بالنحو القديم الذي ضمّنه في مناهج دراسته التي فرضتها طبيعة موضوعها وغايتها كالمناهج الاستقرائي والاستنباطي لوضع النحو العربي القديم، إلّا أنّ التأسيس النحوي الجديد للمتوكّل لا يمكن أن يكون بديلاً من النحو العربي القديم؛ كونه لم يحقّق شروط الكفايات التي سعى إليها، إضافة إلى تطويع الدراسات العربية خدمة لنماذج نظريته وكان من الأجدر تطويع هذه النماذج خدمة لحلّ قضايا النحو العربي وليس العكس، كما أنّه لم يعرض لمختلف القضايا التي عاجلتها النظرية النحوية القديمة.

د. الاختلاف في الغاية: إنّ غاية الوظيفيين هي التّوصّل إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلّم المستمع على استعمال اللّغة، بينما هدف النّحاة القدامى؛ هو فهم كتاب الله وخدمته. فالغيتان متباينتان، وعلى أساسهما يقوم الاختلاف بين النّظرية اللّغويّة العربيّة عند القدماء، ونظرية النحو الوظيفي<sup>78</sup>؛ حيث نجد تحليلات المتوكّل في مجملها مجرّاة وليس كليّة في تناولها لقضايا التّراث اللّغوي العربي، بل اختصّ منها في تناوله ما يستجيب لطبيعة الأنموذج الذي تبناه وبالتالي فنماذجه في "النّظرية الوظيفيّة المثلى" خاضع لسلطة الأنموذج المتبنيّ هو الآخر من وظيفيّة سيمون ديك في الغالب الأعمّ، في دراسته مختلف أنماط اللّغات سعياً إلى إقامة نحو كليّ لخصائص اللّغات الطّبيعيّة عامّة؛ حيث حاول أن يربط ربطاً محكماً بين موضوع اللّغة الذي هو "القدرة التّواصلية" وبين صياغة اللّغة صياغة حاسوبية، كما اعتمدت هذه النّظرية على التّجريد، في سبيل تحقيق الكفاية التّمطيّة، باعتباره هو الذي يمكنها من وصف نفس الظّاهرة في أكبر عدد ممكن من اللّغات، ممّا جعلها تبتعد عن الوقائع اللّغويّة، لتقترب من العلوم الرّياضيّة؛ حيث استخدمت الكثير من الرّموز التي عقّدت الأمور بدل تبسيطها وتسهيلها على الانسان في مقابل مطاوعتها للدّماغ الحاسوبي الذي هو الآخر يتعارض كليّاً مع منطلق نظرية النحو الوظيفي في مركزاتها الموجب عليها الاعتناء بالمعطيات المقاليّة والمقاميّة، مادامت اللّغة وسيلة تواصل اجتماعيّة تستعمل لأداء وظائف متعدّدة في مختلف القطاعات الاجتماعيّة باعتبار أساسين مهمّين. هما: العرف ومقاصد المتكلمين. فكيف للحاسوب أن يساير العقل البشري في تفكيره في ضوء نمطيّة اللّغات الطّبيعيّة؟ وهل باستطاعة نظرية النحو الوظيفي تحقيق ذلك؟

لعلّ غاية النّحاة العرب القدامى منذ بداية نشأة النحو والاشتغال على مدونة اللّغة العربيّة الفصحى خصوصاً؛ هو فهم القرآن الكريم وخدمته، وعلى أساس هذه الغاية تمّ تقعيد النحو العربي خدمة للنّص القرآني؛ أي أنّه انطلق من النّص، فلم يتوقّف عند حدود الجملة؛ بل تعدّاه إلى الخطاب القرآني مستحضراً المنهج الوظيفي الذي يربط بين المقال ومقامه وعلاقة تأثير المقام في المقال من خلال دراسته للخصائص التّداوليّة والخصائص الصّوريّة (التركيبية والصرفيّة والصوتية)<sup>79</sup>.

إضافة إلى تعليم اللّغة العربيّة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها وهذا يدلّ على أنّ "التّنظير الدّلالي في علوم العربيّة، منظورا إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق قائم على المبدأ الوظيفي الأساس، مبدأ أسبقية الوظيفة على البنية وتبعيّة الثّانية للأولى"<sup>80</sup>.

وهذا يبيّن أن التقعيد القديم للنحو العربي شبه مكتمل الجوانب في دراسته. لشموليّته جلّ ظواهر وقضايا اللّغة العربيّة، التي كان يهدف إلى دراستها ممّا جعله مصدراً لتعليم نحو العربيّة على مرّ العصور وامتداداً إلى الحاضر، بغضّ النّظر عن الإشكالات التي تساهم في صعوبته، والنّاتجة عن عدم أهليّة المعلّمين بالدّرجة الأولى إضافة إلى المناهج المبرجة لتعليم اللّغة العربيّة.

بالنّظر إلى اختلاف طبيعة الموضوع وغاية البحث والمنهج المتبع في التقعيد القديم والتّنظير الجديد للعربيّة، فإنّ هذا يساهم في اختلاف المنهج الوظيفي في تعليمها بالضرورة، مثل هذا الاختلاف يظهر استحداث هذه

النظريّة لمصطلحات (محور، بؤرة، منقذ، مستقبل...)، في مقابل المصطلحات القديمة وأخرى لا يوجد بديلاً لها في العربية، ممّا عقّد الأمور على المتلقّي الذي اعتاد على مصطلحات النحو القديم باعتبارها الأصل؛ ممّا يصعب بل يستحيل تعويض التعقيد القديم لاقتراحه بفهم وخدمة القرآن الكريم. ناهيك عن البحث في هذه النظريّة عن سبل ناجعة لاكتساب المتعلّم ملكة صناعة اللّغة العربيّة باعتبار شروط اكتسابها، مثل: جودة الألفاظ، وانتقاء العبارات الرّاقية والملائمة لمقاصد المتخاطبين أثناء الاستعمال اللّغوي في المجتمع التداولي.

يعدّ النحو الوظيفي نظريّة للتّركيب منظورا إليهما من وجهة نظر تداوليّة، ومنه فإنّه يمكن الاستفادة من الدّراسات العربيّة الجادة. ككتابات أحمد المتوكّل الذي كانت تطبيقاته علميّة أكاديميّة، وعليّ أيت أوشان الذي ارتبطت كتاباته وأبحاثه بتطبيقات ديداكتيكيّة تدريسيّة في الميدان التعليمي من خلال تطبيق أنواع الوظائف التي حدّدتها المتوكّل في دراسته للحمل والأساليب العربيّة وهي:

الوظائف الدلاليّة؛ والتي تحيلنا على كلّ من المنقذ والمستقبل والمتقبل والمستفيد والأداة والزّمان والمكان والحال والعلة والمصاحب .

الوظائف التّركيبيّة؛ والتي تحيلنا على الفاعل والمفعول به .

الوظائف التداوليّة؛ والتي تحيلنا على المحور والبؤرة والمبتدأ والدّيل والمنادى .

هذه المعطيات وغيرها، يمكن توظيفها في تدريس النحو العربي؛ ما تعلق منه بالجانب التّركيبي مثل: التّمييز والحال وأسماء الزّمان والمكان، أو ذات الطّابع البلاغيّ الأسلوبّي مثل: الخبر والإنشاء، خروج الخبر عن مقتضى الظّاهر، أساليب الاستفهام والتّداء والأمر والنّهي، أو ما يتعلّق بالجانب النّصّي مثل: الاتّساق<sup>81</sup> . وإن كانت هذه المحاولات لا تطال القضايا النّحويّة كلّها.

تهدف جهود المتوكّل وأتباعه من المجدّدين لنظريّة النحو العربي من منظور وظيفي حديث إلى إثراء هذا الأخير باعتبار النظريّة الوظيفيّة المثلى امتدادا وإغناءً للنحو العربي القديم، وإن كانت أعمالهم رائدة في النحو الوظيفي، فإنّ هذه الأعمال لا تزال مستعصيّة على الفهم عند الكثير من الباحثين من الأساتذة والأكاديميين لكثرة تفرّعاتها وغرابة أغلبيّة مصطلحاتها عن الفكر العربي، وكذا بالنسبة لأغليّة المتعلّمين؛ كون مفاهيمها ومصطلحاتها ومبادئها مستقاة من بيئة غير عربيّة خصوصا، ناهيك عن عدم إمكانيّتها من استغراق كلّ أبواب النحو العربي القديم وتركيزها على الجانب التداوليّ للّغات الطّبيعيّة بصفة عامّة دون مراعاة خصوصيّات اللّغة العربيّة، وبهذا لا يمكنها أن تكون بديلاً لنظريّة النحو العربي القديم، رغم محاولته في تطويرها والاستفادة ممّا توصّلت إليه اللسانيّات الحديثة في ضوء الدّراسات اللّغويّة بقصد ترقية اللّغة العربيّة، كما أشار هو بنفسه في كتاباته إمّا تصريحاً أو تلميحاً، بأنّه يوظّف مفاهيم المنهج الوظيفي . نظريّة النحو الوظيفي . فيما توصّلت إليه النّحاة العرب لينتهي إلى مقارنة وظيفيّة للنحو العربي ومسائله المختلفة، وبهذا أقرّ أنّ نظريّته المثلى طوّعت النحو العربي لإثرائه

وإغناثه لا غير. إضافة إلى إغفاله عن النصّ القرآني في نظريته، وجوده انتقاء النصوص في اكتساب ملكة اللغة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية.

#### 4. خاتمة:

. بدأ النحو العربي منذ نشأته وظيفيًا عند المتقدمين من النحاة، ويتضح ذلك في معالجة سيويه للقضايا اللغوية في مؤلفه "الكتاب"، ثم تراجع عن وظيفته عند المتأخرين لأسباب أهمها عدم التمييز بين النحويين العلمي، والتعليمي، وانتهى وظيفيًا من خلال تبني أحمد المتوكل لنظرية النحو الوظيفي ومحاولة عقد حوار أساسه التكامل والإثراء بين النظريتين النحويتين القديمة والحديثة.

. انطلقت فكرة تيسير النحو وتجديده من ارتباطها بغاية النحو التعليمي. ولم تكن ناضجة حين لم تفرّق بين النحو العلمي كغاية في ذاته، والنحو التعليمي كوسيلة لفهم اللغة وتحقيق التواصل الناجح والفعال. وبما أنّ فكرة التيسير مرتبطة باكتساب القدرة التواصلية، فإنّ نظرية النحو الوظيفي تعتبر اتجاهًا جديدًا في النحو العربي كونها تهتم بملكات اللغات الطبيعية البشرية.

. استثمار معطيات النحو العربي القديم في تأسيس نحو جديد وفق المنهج الوظيفي الذي تبناه المتوكل باعتباره امتداد للنحو العربي في محاوره القديم مع الحديث عن طريق "نظريته الوظيفية المثلى" التي سعى من خلالها لإثراء وإغناء التراث النحوي القديم لمواكبة التطورات الحديثة الحاصلة في أنحاء اللغات الطبيعية.

. المنهج الوظيفي متضمن في النحو القديم ومناهجه، بينما اعتمده المتوكل كمنهج علمي حديث في تأسيس نظريته النحوية وفق مبادئ وأسس النحو الوظيفي.

. محاولة إجراء مقابلة نقدية مبسطة بين نظريتين إحداهما قديمة في النحو قدم تفشّي اللحن في القرآن ومحاولة التصدي له، بعدها مرجع التحليل لقضايا اللغة والنحو والبلاغة...، وبين التنظير للنحو الجديد في مطاوعته لمنهج اللسانيات الوظيفية الحديثة التي تسعى إلى إقامة "نحو كلي" يضطلع برصد خصائص اللغات الطبيعية بوجه عام، باعتباره يسدّ ثغرات النظرية القديمة، إلا أنّ هذا الأخير وقع هو الآخر في ثغرات جعلته غير قادر على تأسيس نظرية نحوية متكاملة حديثة تغنيها عن النحو القديم؛ بسبب الاختلاف القائم بين النظريتين، من حيث الموضوع، والغاية، والمنهج المتبع في تحليل المادة اللغوية الذي تفرضه طبيعة الموضوع والغاية التي تسعى إلى تحقيقها كلا النظريتين.

. نستخلص من تتبّع مسارات المنهج الوظيفي في النحو العربي قديما وحديثا أنّ أجمع السبل في تعليم قواعد النحو العربي وظيفيًا تتمثل كالآتي:

- . ربط قواعد النحو العربي بوظيفتها التواصلية، وتجاوز تعليمها معزولة عن السياقات و المواقف التواصلية.
- . الربط بين مختلف علوم العربية ببعضها في تعليم الظواهر النحوية وربطها بوظائفها الدلالية والتركيبية والتداولية؛ كالصرف، والنحو، والبلاغة ضرورة للعمل على تحقيق الكفايات؛ كالكفاية التداولية والإجرائية.

. تمكين المتعلم من القدرة التبليغيّة بمراعات التوافق بين النسق اللّغوي ونسق الاستعمال. وبناء نحو كلّي وظيفي يتضمّن كل أنساق التّواصل باختلاف قنواته اللّغوية وغير اللّغوية

. تمكين المتعلم من انتاج اللغة وفهمها بمراعات الطاقات والمعارف والمكتسبات القبليّة المعرفيّة إلى جانب المعارف اللّغوية (تكوين متعلم متكلم مستمع مثالي).

- محاولة تمكين المتعلم من توظيف القدرات اللّغوية والتواصلية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. العمل على تحقيق الكفاية الحاسوبية لدى المتعلمين بتمكينهم من تمثيل اللغة بقواعدها الصرفية والنحوية والبلاغية في وسائل التواصل منها الحاسوب لمسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة، وعولمة اللغة العربية في جانبها التواصلية عبر العالم.

. المقاربة النصيّة باختيار أجود النّصوص بمستويات مختلفة؛ كالنّصوص الأدبيّة الرّاقية، والعاديّة التي تمثّل استعمال اللغة في مواقف تواصلية كالمحادثات اليومية، وخير النّصوص وأجودها وأكثرها تمثيلا للغة العربيّة في مقامات وسيّاقات مختلفة وصالحة لكل زمان ومكان؛ هو النّص القرآني الذي اتخذ النّحاة الأوائل لتقعيد وتعليم اللغة العربيّة.

#### اقتراحات وتوصيات:

. ضرورة تكوين المعلمين نظرياً وبيداغوجيا في المقاربة النصيّة في التعليم، وتكوينهم أيضا في شتى العلوم المتعلقة به، ومراقبة تطبيق هذه المقاربة من قبل القائمين على شؤون التعليم وذات خبرة في مجاله، بالإضافة إلى الاهتمام بالنقل الدّيداكتيكي بصورة دقيقة وأكثر جدية في تحويل المعارف النظرية إلى معارف عمليّة تعليميّة انطلاقا من واضعي المنهاج إلى المعلمين المكلفين بالعملية التعليمية التعلّميّة لما للتفريق بين النّحو العلمي والنّحو التعلّمي من فائدة تعود على المتعلمين خاصة فيما يتعلق باكتساب المكلّة اللّغويّة، ولعلّ هذه الأخيرة تحتاج إلى عناية خاصة من أهل الاختصاص في محاولة بناء مقاربة تعليميّة تربط التّراث اللّغوي العربي القديم (الاستفادة من نظرية ابن خلدون في التّعليم) بمستحدّات النظريات اللّسانية الحديثة (الاستفادة من نظرية أحمد المتوكل)، والمقاربة التّواصلية، والتّداوليّة، وذلك للاستفادة منها دون الانصهار فيها.

#### 5- الهوامش:

<sup>1</sup>: طه الزاوي: نظرات في اللّغة والنّحو، ط1، منشورات المكتبة الأهليّة، بيروت، 1962م، ص: 07.

<sup>2</sup>: سورة التوبة، الآية: 03.

<sup>3</sup>: أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى، (د.ط)، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ج1، 1922م، ص: 169.

<sup>4</sup>: أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، ط1، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ج12، 1950م، ص: 298.

<sup>5</sup>: جلال الدّين السيوطي: الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروني، 2006م، ص: 2423.

<sup>6</sup>: أبو القاسم الرّجاسي: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار التفانس، بيروت، 1979م، ص: 95.

<sup>7</sup>: أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف لكتاب التّصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التّراث القديم، مصطفى الباي

الخلي، ج1، 1954م، ص: 279.

- <sup>8</sup>: عليّة بيبية: الاتجاه الوظيفي في تدريس النحو العربي، مجلّة حوليات التراث، العدد 9، 2009م، ص: 54 نقلا عن: ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002م، ص: 114.
- <sup>9</sup>: عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب 3، حلقة عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية. جامعة الجلفة. (د. ط)، (د.ت)، ص: 09.
- <sup>10</sup>: ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدّمة ابن خلدون، ط2، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 2019م، ص: 584.
- <sup>11</sup>: المصدر نفسه، ص: 583.
- <sup>12</sup>: الزاويدي بودراما: النحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي. دراسة في الجملة، بحث مقدّم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم اللسان العربي، كليّة الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014م، ص: 281.
- <sup>13</sup>: حسن خميس الملوخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، الأردن، 2002م، ص: 40.
- <sup>14</sup>: المصدر نفسه، ص: 39.
- <sup>15</sup>: المصدر نفسه، ص: 40. 41.
- <sup>16</sup>: عبد القادر المهيري: كتاب سيبويه بين التععيد والوصف، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع11، 1974م، ص: 127.
- <sup>17</sup>: المنصف عاشور: ملاحظات في رسالة سيبويه. مقدّمة لأصول النحو النظرية، حوليات الجامعة التونسية، كليّة الآداب، مّوبة، تونس، ع46، 2002م، ص: 549.
- <sup>18</sup>: الزاويدي بودراما: النحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي. دراسة في الجملة، صص: 281. 282.
- <sup>19</sup>: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012م، ص: 292.
- <sup>20</sup>: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج2، 2012م، ص: 37.
- <sup>21</sup>: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الشاطبي: الموافقات، ط1، دار بن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، مج5، 1997م، ص: 54.
- <sup>22</sup>: عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص: 17.
- <sup>23</sup>: أيمن فتحي عبد السلام زين: المنهج الوظيفي والتعليل بعدم الفائدة في الفكر التحوي، مجلّة كليّة الآداب واللغويات والثقافات المقارنة، مج12، ع2، (يوليو) 2020م، ص: 733.732.
- <sup>24</sup>: ابن جيّي: الخصائص، تح: علي بخار، ط4، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر، ج1، (د.ت)، ص: 33.
- <sup>25</sup>: غانم كامل الحسناوي: النحو التعليمي بين النظرية والتطبيق، مجلّة جامعة كربلاء العلمية، كربلاء، مج1، ع2، 2006م، ص: 17.
- <sup>26</sup>: زليكا بنت آدم، ناصر يوسف وآخرون: تعليميّة اللّغة العربيّة. المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، إشراف وتنسيق: محمّد الفاروق عاجب، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ألمانيا، برلين، 2023م، ص: 69.
- <sup>27</sup>: غانم كامل الحسناوي، النحو التعليمي بين النظرية والتطبيق، ص: 18.
- <sup>28</sup>: ينظر: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تر: محمّد أبي الفضل إبراهيم وعليّ محمّد البجاوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م، صص: 23. 24.
- <sup>29</sup>: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، ج1، (د.ت)، ص: 272.
- <sup>30</sup>: عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، بحث ألقى في مؤتمر مجمع القاهرة للغة العربية، مارس 2013م، ص: 11.
- <sup>31</sup>: المصدر نفسه، ص: 11.
- <sup>32</sup>: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدّمة ابن خلدون، ص: 597.
- <sup>33</sup>: ينظر: محمد الصّبّان: حاشية الصّبّان. شرح العلامة الأشموني على ألفيّة الإمام ابن مالك في فن العربية، ط1، المطبعة الأزهرية المصرية، مصر، ج1، 1305هـ، ص: 19.
- <sup>34</sup>: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 71.

- 35: زليكا بنت آدم، ناصر يوسف وآخرون: تعليمية اللغة العربية. المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، ص: 69.
- 36: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 28.
- 37: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ص: 598.
- 38: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 16.
- 39: عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، بحث ألقى في مؤتمر مجمع القاهرة للغة العربية، مارس 2013م، ص: 10.
- 40: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ص: 598.
- 41: عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، ص: 11.
- 42: المصدر نفسه، ص: 12.
- 43: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، صص: 57-58.
- 44: المصدر نفسه، ص: 59.
- 45: ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار المعارف، 1974م، ص: 76.
- 46: حستان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، (د.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، 1994م، صص: 181-182.
- 47: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، صص: 21-22.
- 48: ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، صص: 20-21.
- 49: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 24.
- 50: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، صص: 59-60.
- 51: أحمد أمين بك: اقتراح ببعض الإصلاح في متن العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ج6، 1951م، صص: 86-87 وما بعدها.
- 52: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 63.
- 53: ينظر: يحيى بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005-2006م، صص: 42-55-77.
- 54: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ص: 9.
- 55: المصدر نفسه، ص: 10.
- 56: أسماء عبد اوي: أثر الاتجاهات اللسانية المعاصرة في تجديد النحو العربي دراسة وتقوم، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د)، في ميدان اللغة والأدب العربي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، 2018-2019م، ص: 309.
- 57: المصدر نفسه، صص: 309-310.
- 58: المصدر نفسه، ص: 311.
- 59: أحمد المتوكل: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ط1، دار الأمان، الرباط، 2016م، ص: 247.
- 60: محمد مليطان: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014م، ص: 11.
- 61: ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي بالأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006م، ص: 15.
- 62: المصدر نفسه، صص: 166-167.
- 63: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1985م، ص: 10.
- 64: المصدر نفسه، ص: 10.
- 65: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي بالأصول والامتداد، ص: 168.
- 66: المصدر نفسه، صص: 43-44.
- 67: المصدر نفسه، ص: 44.

- 68 : المصدر نفسه، ص: 19 وما بعدها.
- 69 : المصدر نفسه، ص: 44.
- 70 : المصدر نفسه، صص: 46. 45.
- 71 : المصدر نفسه، صص: 47. 46.
- 72 : المصدر نفسه، صص: 48. 47.
- 73 : حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، دراسات تحليليّة نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2009م، ص: 285.
- 74 : أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد، ص: 206.
- 75 : المصدر نفسه، ص: 384.
- 76 : المصدر نفسه، صص: 385. 384.
- 77 : ينظر: المصدر نفسه، صص: 388. 387.
- 78 : المصدر نفسه، صص: 385. 384.
- 79 : ينظر: أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد، ص: 35.
- 80 : المصدر نفسه، ص: 216.
- 81 : هشام العلاوي بن شاد: إمكانيات استثمار اللسانيات الحديثة في تطوير المنهاج الدرّاسي وتوحيد تدريس اللّغة العربيّة. الثّانوي التّأهيلي أنموذجاً، مجلّة مسالك التّربيّة والتّكوين، مج1، ع1، 2018م، ص: 219.

## 6. قائمة المراجع:

### . القرآن الكريم.

#### . الكتب:

1. ابن جيّ: الخصائص، تح: علي بخّار، ط4، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ج1، (د.ت).
2. ابن مضاء القرطبي: كتاب الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م.
3. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الشّاطبي: الموافقات، ط1، دار بن عفان للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، مج5، 1997م.
4. أبو العبّاس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى، (د.ط)، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ج1، 1922م.
5. أبو الفتح عثمان بن جيّ: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التّراث القديم، مصطفى البابي الحلبي، 1954م.
6. أبو الفرج الأصفهاني: كتاب الأغاني، ط1، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ج12، 1950م.
7. أبو القاسم الرّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار التّفائس، بيروت، 1979م.
8. أحمد المتوكّل: اللسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، ط1، منشورات عكاظ، المغرب، 1989م.
9. أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرّباط، 2006م.
10. أحمد المتوكّل: المنهج الوظيفي في البحث اللّساني، ط1، دار الأمان، الرّباط، 2016م.
11. أحمد المتوكّل: الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ط1، دار التّفافة، المغرب، 1985م.

12. جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروني، 2006م.
13. جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ط1، دار الفراي، بيروت، لبنان، 2013م.
14. حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2009م.
15. حسّان تّمّام: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، (د.ط)، دار الثقافة، الدّار البيضاء (المغرب)، 1994م.
16. حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، الأردن، 2002م.
17. زليكا بنت آدم، ناصر يوسف وآخرون: تعليميّة اللّغة العربيّة. المقاربات النظريّة والممارسات التّطبيقية، إشراف وتنسيق: محمّد الفاروق عاجب، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ألمانيا، برلين، 2023م.
18. طه الزاوي: نظرات في اللّغة والنحو، ط1، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م.
19. عبد الرّحمن الحاج صالح: الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، سلسلة علوم اللّسان عند العرب 3، حلقة عبد الرحمن الحاج صالح اللّسانية. جامعة الخلفة، (د.ت).
20. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، ج2، 2012م.
21. عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون: مقدّمة ابن خلدون، ط2، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 2019م.
22. عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012م.
23. القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تر: محمّد أبي الفضل إبراهيم وعليّ محمّد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006م.
24. محمد الصبان: حاشية الصّبّان. شرح العلامة الأشموني على ألفيّة الإمام ابن مالك في فن العربيّة، ط1، المطبعة الأزهرية المصرية، مصر، ج1، 1305هـ.
25. محمّد مليطان: نظريّة النحو الوظيفي الأسس والتّماذج والمفاهيم، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014م.
26. مصطفى غلفان: اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتّوزيع، 2013م.

#### المجالات العلميّة:

27. أحمد أمين بك: اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة، مجلّة مجمع فؤاد الأوّل للّغة العربيّة، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ج6، 1951م.
28. أيمن فتحى عبد السلام زين: المنهج الوظيفي والتّعليل بعدم الفائدة في الفكر النّحوي، مجلّة كلية الآداب للّغويات والثّقافات المقارنة، مع12، ع2، (يوليو) 2020م.
29. عبد القادر المهيري: كتاب سيبويه بين التّعيد والوصف، حوليات الجامعة التّونسية، تونس، ع11، 1974م.
30. عليّة ببيّة: الاتجاه الوظيفي في تدريس النحو العربي، مجلّة حوليات التّراث، ع9، 2009م.
31. غانم كامل الحسناوي: النحو التعليمي بين النّظريّة والتّطبيق، مجلّة جامعة كربلاء العلميّة، كربلاء، مع1، ع2، 2006م.

32. المنصف عاشور: ملاحظات في رسالة سيبويه . مقدمة لأصول النحو النظرية، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب، منوبة، تونس، ع46، 2002م.

33. هشام العلاوي بن شاد: إمكانات استثمار اللسانيات الحديثة في تطوير المنهاج الدراسي وتجويد تدريس اللغة العربية . الثانوي التأهيلي أنموذجاً، مجلة مسالك التربية والتكوين، مج 1، ع1، 2018م.

#### المدخلات:

34. عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، بحث ألقى في مؤتمر مجمع القاهرة للغة العربية، القاهرة، مارس 2013م.

#### الأطروحات الجامعية:

35. أسماء عبداوي: أثر الاتجاهات اللسانية المعاصرة في تحديد النحو العربي دراسة وتقييم . رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د)، في ميدان اللغة والأدب العربي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، 2018 . 2019م.

36. الزاوي بودراما: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي . دراسة في الجملة، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم اللسان العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013 . 2014م.

37. يحيى بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005 . 2006م.